

Distr.
GENERAL

S/1996/47
23 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠١٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والقرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي عدلت بموجبه ولاية البعثة. ويعنى هذا التقرير باستكمال التطورات التي حدثت في ليبيريا منذ تقريره الأخير المقدم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1042)، وبتنفيذ الولاية الجديدة للبعثة.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - كان الموضوع الأساسي الذي ساد الفترة قيد الاستعراض هو نزاع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وبدأ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر قواته في عدة مناطق من ليبيريا لهذا الغرض في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومن ثم، بدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تعديل نشر قواتها. وخلال النصف الأخير من كانون الأول/ديسمبر، عقدت مشاورات مكثفة بين مجلس الدولة وممثلي الخاص، السيد أنتوني نياكي، والقائد الميداني لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الميجور جنرال جون اينينغر، من أجل تسهيل هذه العملية. وقد قام رئيس مجلس الدولة، السيد ويلتون سانكاولو، ونائب رئيس المجلس، وعدد كبير من الأسفار داخل البلد من أجل توضيح عملية السلام وإعداد المقاتلين لعملية نزع السلاح والتسريح. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر قادة الفصائل توجيهات إلى مقاتليهم بالتعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في تنفيذ اتفاق أبوجا (S/1995/742، المرفق). غير أن عملية السلام عانت نكسة عندما قام جناح الجنرال روزفلت جونسون التابع لحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية بمهاجمة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توبمانبورغ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وترد تفاصيل هذه الحادثة في الفرع ثالثاً أدناه.

٣ - وأثارت الحالة في توبمانبورغ قلقاً بأن القتال قد ينتشر إلى الأجزاء الأخرى الخاضعة لسيطرة جناح جونسون التابع لحركة التحرير ويعيق عملية السلام. وتفادياً لذلك، بدأ مجلس الدولة في إجراء مشاورات

على الفور مع فريق الرصد والبعثة. وقامت بعثة نوايا طيبة، مؤلفة من ممثلي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وجناح روزفلت جونسون التابع لحركة التحرير والفصائل الأخرى، وفريق الرصد والبعثة، بزيارة بونغ ماينز وكاكاتا وتودي في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتمت بعد ذلك زيارات مماثلة لتوبمانبورغ. وقامت البعثة بتسهيل المناقشات بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بإجلاء الجرحى وتبادل الأسرى وجثث الأشخاص الذين قتلوا في المعركة وتسليم المعونات الإنسانية الطارئة.

٤ - وبعد وقوع حادثة توبمانبورغ، قام رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس الغاني، جري ج. رولينغز، بإرسال وفد إلى ليبيريا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد رأس الوفد الكابتن كوجو تسيكاتا ورافقه الممثل الخاص لرئيس الجماعة في ليبيريا، السفير ج. غبيهو، والشخصية المرموقة الموفدة من منظمة الوحدة الأفريقية إلى ليبيريا، القس كنعان بنانه، وانضم ممثلي الخاص إليهم في اجتماعهم بمجلس الدولة. ونقل الوفد إلى المجلس قلقه إزاء التطورات التي حدثت في توبمانبورغ وحث المجلس على مواصلة جهوده الجماعية من أجل تفادي حدوث نكسة لعملية السلام. وأكد المجلس ضرورة التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق لمركز القوات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوضيح مركز فريق الرصد التابع للجماعة في ليبيريا. وأكد الوفد للمجلس أن هذا الموضوع سيبلّغ إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخصوصا للبلدان المساهمة بقوات.

٥ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قام وفد آخر برئاسة رئيس أركان القوات المسلحة النيجيرية، اللواء عبدالسلام أبو بكر بزيارة لليبيريا والتقى بمجلس الدولة. وأبلغ الوفد، الذي ضم بين أعضائه وزير خارجية نيجيريا، الزعيم توم إيكيني، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أن تطورات توبمانبورغ أكدت المخاطر التي يتعرض لها فريق الرصد التابع للجماعة نتيجة نشر قواته دون توفر القوة والموارد اللازمين لاضطلاع بولايته بصورة فعالة. وأعرب الزعيم إيكيني عن قلقه البالغ إزاء التأخر في تسليم الموارد السوقية التي وعد فريق الرصد التابع للجماعة بها وأكد الحاجة إلى تلقي المزيد من المساعدات الدولية في هذا الصدد.

٦ - ومنذ ذلك الحين، طلب السيد روزفلت جونسون إجراء عملية تبادل للأسرى واستبدال الوحدة العسكرية لفريق الرصد في توبمانبورغ. وقد أوضح لممثلي الخاص أنه يعتبر أن هذه المسائل تمثل عقبات رئيسية أمام استقرار الحالة هناك. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أمر رئيس الأركان في جناح جونسون التابع لحركة التحرير مقاتليه في توبمانبورغ بإطلاق سراح جميع المدنيين وأي جنود تابعين لفريق الرصد يكونون محتجزين لديهم. كما أمرهم بأن يعيدوا إلى فريق الرصد جميع الأسلحة والمعدات التي تم الحصول عليها أثناء الحادثة. وقد أكد قائد قوة فريق الرصد لقيادة جناح جونسون التابع لحركة التحرير أنه سيطلق سراح أي مقاتلين تابعين لجناح جونسون التابع لحركة التحرير محتجزين لدى فريق الرصد بمجرد إطلاق سراح جميع جنود فريق الرصد ومعرفة مصير أولئك الذين فقدوا أثناء القتال.

٧ - ومع أن الجهود الرامية لاحتواء الحالة مستمرة، ما زالت التقارير الواردة تضيد باستمرار القتال وقيام مقاتلي جناح جونسون التابع لحركة التحرير بنهب القرى في أجزاء أخرى من ليبيريا.

الانتخابات

٨ - وفقا لاتفاق أبوجا، من المقرر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، باستئناف تقديم المساعدة إلى اللجنة المخصصة للانتخابات في ليبيريا لمساعدتها في الإعداد للانتخابات.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار وفرض اشتباك القوات

١١ - كان القتال الذي دار في توبمانبرغ أخطر انتهاك لوقف إطلاق النار منذ توقيع اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد بدأ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عندما هوجمت واجتاحت مواقع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في المدينة، وعلى امتداد الطريق السريع المؤدي إلى كليه، من جانب مقاتلي حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. وأفادت التقارير بوقوع مزيد من القتال في كليه عندما أعترضت التعزيزات التي أرسلها فريق الرصد إلى توبمانبرغ. (للإطلاع على الخريطة، انظر الإضافة المرفقة بهذا التقرير). وبعد مشاورات مطولة بين مجلس الدولة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وحركة التحرير الليبرية توقف القتال في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. لكن الحالة لا تزال متوترة، كما أن المناطق الواقعة إلى الغرب من جسر نهر بو، ومعظم مقاطعة بومي، لا تزال تحت سيطرة قوات حركة التحرير الليبرية. وبحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تم بسلام إجلاء جميع أفراد البعثة الذين كان قد تم نشرهم في توبمانبرغ، وقد تم ذلك بمساعدة مقدمة من جانب فريق الرصد. وأفادت تقارير باشتراك بعض المقاتلين من قوة دفاع لوبا، في الهجمات ضد فريق الرصد.

١٢ - ويمكن أن تعزى حادثة توبمانبرغ إلى الشكوك العميقة الجذور بين جناحي حركة التحرير. فقد ادعى قائد الجناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية أن فريق الرصد قد انحاز إلى جانب قوات الجناح الذي يتزعمه الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية واعتقل بعض مقاتلي جناح الجنرال جونسون العزل. لكن فريق الرصد أفاد بأنه قبل وقوع تلك الحادثة، انتهك مقاتلو جناح الجنرال جونسون بنود وقف إطلاق النار بصورة متكررة ودخلوا المدينة بأسلحتهم، وضايقوا المدنيين.

١٣ - وأفاد فريق الرصد بأن خسائره في الأشخاص بلغت ٩٤ (١٦ قتيلا و ٧٨ جريحا)، نتيجة لحادثة توبمانبرغ، كما أفادت التقارير بفقد ١٠ جنود اضافيين أثناء القتال. كما استولى جناح الجنرال جونسون

على أسلحة وذخائر ومعدات فريق الرصد. ولم تتحدد حتى الآن الخسائر في صفوف جناح الجنرال جونسون، وفيما بين المدنيين.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفادت التقارير بوقوع عدة انتهاكات إضافية لوقف إطلاق النار. وشمل هذا مضايقة المدنيين، والعاملين في المجالات الإنسانية، وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على يد محاربين في مقاطعات بومي وغراندباسا وغراند كيب ماونت، ولوفا وسينوي. وأفادت التقارير أيضا بوقوع مناوشات بين الجناحين المتنافسين في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في غباما (على بعد ١٥ كيلومترا إلى الشمال من توبمانبرغ) وجسر لوفا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ٢٤ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تعرضت قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الموجودة في غباما، لهجومين في حادثتين منفصلتين، من جانب جناحي الحركة. وقد جرح ٥ من جنود الجماعة، وسلب ما في حوزتهم خلال هذين الهجومين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، استولى مقاتلو الحركة الموالون للحاج كروما على قافلة إنسانية في زرزور. وأطلق المقاتلون سراح فريق المعونة الإنسانية، وأعادوا المركبات فيما بعد إلا أنهم احتفظوا بإمدادات الإغاثة. وأفادت التقارير أيضا بوقوع صدامات بين الجبهة الوطنية القطرية الليبرية ومجلس السلام الليبري في مقاطعة سينوي في ٩ كانون الثاني/يناير. وكانت هذه الصدامات فيما يبدو نتيجة لنزاع محلي كان القائدان المحليان للفصيلين يحاولان حله. وتلقت أيضا بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا تقارير تفيد دخول قوات جناح الجنرال جونسون لحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية إلى روبرتسبورت في ٨ و ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، حيث قامت بنهب المدينة، بما في ذلك عيادة أطباء بلا حدود الهولندية الموجودة هناك.

١٥ - وصد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هجوما شنه مقاتلو جناح الجنرال جونسون على مخيم للمشردين ونقطة تفتيش تابعة للجماعة، في بي غوبا، على بعد ٧ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من كاكاتا، في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لكن ذلك أسفر عن تشريد حوالي ٦٠٠٠ شخص في اتجاه مونروفيا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وصلت إلى توبمانبرغ قافلة إغاثة تتألف من عناصر من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، تحت حراسة رئيس أركان جناح الجنرال جونسون. وقامت بتوزيع مواد الإغاثة على المشردين الموجودين في المنطقة. وعادت القافلة بسلام إلى مونروفيا، بالرغم من المضايقات التي تعرضت لها من مقاتلي جناح الجنرال جونسون. وأفاد المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، والذين كانوا يرافقون القافلة بأن القرى الواقعة على طريق مونروفيا - توبمانبرغ الرئيسي مهجورة بدرجة كبيرة وأن مقاتلي جناح الجنرال جونسون المسلحين يتحركون بحرية على امتداد الطريق الرئيسي.

١٦ - وكانت الحوادث التي أفادت عنها التقارير قيد نظر لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أوفدت اللجنة فريقا إلى توبمانبرغ للتحقيق في الانتهاك الذي حدث في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من جانب جناحي حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في غباما.

إلا أنه تعين على الفريق أن يترك التحقيق بسبب القتال الذي نشب في توبمانبرغ. وتقوم اللجنة الآن بالتحقيق في أحداث توبمانبرغ، على سبيل الأولوية.

١٧ - ولم تفد التقارير بحدوث تقدم في فصل القوات، ولا يزال المقاتلون في أغلب الأحوال يشغلون مواقعهم، ويحتفظون بنقاط تفتيش. بل إن بعض الفصائل أعادت إنشاء نقاط التفتيش التي انسحبت منها من قبل: فتواصل الجبهة الوطنية القطرية الليبرية احتلال مواقع على جسر نهر سان بول، وكذلك على مسافة تتراوح ما بين ١٠ كيلومترات و ١٥ كيلومترا داخل مقاطعة لوبا؛ وأعاد مجلس السلام الليبري إنشاء نقاط التفتيش التابعة له حول بوشانان. كما أعاد جناح الجنرال جونسون والجبهة الوطنية القطرية الليبرية احتلال نقاط التفتيش على طريق كاكاتا - بونغ ماينز وأعاد جناح الجنرال جونسون إنشاء مواقع في معظم مقاطعة بومي، وعلى طريق كليه - توبمانبرغ الرئيسي.

انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
١٨ - كان من المقرر أن يكتمل انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفقا للخطط المنقحة. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى الرغم من القيود السوقية والقيود المتعلقة بالقوى العاملة، قامت الجماعة الاقتصادية بنشر وحدات في بارنغا (مقاطعة بونغ)، وغرين فيل (مقاطعة سينوي)، وسوين (مقاطعة لوبا)، وجسر لوبا (مقاطعة بومي/غراند كيب ماونت). وكانت الجماعة أيضا تعتزم نشر قوات في فوانجاما (مقاطعة لوبا العليا)، وزوردو (مقاطعة غراند غيدا)، وتابيتا (مقاطعة نيمبا)، وهاربر (مقاطعة ميريلاند) بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. إلا أن هذا الانتشار وغيره لفريق الرصد التابع للجماعة أوقف بسبب حادثة توبمانبرغ. وانسحبت قوات الجماعة من منطقة جسر لوبا عقب وقوع الهجمات التي تعرضت لها هناك، كما انسحبت من بونغ ماينز بسبب تزايد الشعور بانعدام الأمن في المنطقة. وأزيلت أيضا نقاط التفتيش التابعة للجماعة على امتداد كاكاتا - بونغ ماينز، وبسبب حادثة توبمانبرغ، أشارت الجماعة إلى أنه لن يحدث أي انتشار آخر ما لم توفر الفصائل ضمانات محددة تتعلق بأمن أفراد الجماعة.

١٩ - ويبلغ قوام القوة العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في الوقت الراهن ٨٢ مراقبا، من أصل ١٦٠ مراقبا أذن بهم مجلس الأمن في القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥). (انظر المرفق). وخلال فترة إعداد التقرير، استكملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا استطلاع معظم مناطق الانتشار المعينة، وبدأت أعمال الدورية في بعض هذه المناطق، كما قامت بنشر فريق لنزع السلاح في توبمانبرغ. على أن الفريق أجبر على الانسحاب في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بناء على توصية من القائد المحلي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بسبب تزايد الشعور بانعدام الأمن في المنطقة. وهناك ثمانية أفرقة متحركة لنزع السلاح، متأهبة للانتشار متى سمحت الظروف، بما في ذلك فريق سينتشر قريبا في غبارنغا، حيث قام فريق الرصد بنشر كتيبة. وسيتوقف أي انتشار آخر لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، فضلا عن أي زيادة أخرى في قوامها، على انتشار قوات الجماعة، وعلى التقدم المحرز في عملية السلام.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح

٢٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض واصلت لجنة نزع السلاح التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضع ترتيبات لبدء نزع السلاح. وقد تركزت أعمالها على تنسيق الإجراءات وجمع البيانات من الفصائل بشأن أسلحتها وذخائرها، فضلاً عن السجناء المحتجزين لديها.

٢١ - ومع أن الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية قد أجرتا بعض التغييرات في مواقع تجمع كل منهما، ولم يقترحا بعد مواقع بديلة، إن قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا باستطلاع معظم المواقع المعينة حتى الآن. وسيُضطلع بأعمال إصلاح المرافق اللازمة من أجل نزع السلاح والتسريح متى سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٢٢ - وقد طلب مجلس الدولة أن يتم إبلاغ جميع الرسائل أو الطلبات المتعلقة بالفصائل الليبرية عن طريق لجنة نزع السلاح والتسريح، المكلفة بإعداد سياسة وطنية بشأن نزع السلاح والتسريح، والإشراف عليها، وذكر المجلس أن الطلبات التي من هذا القبيل ستشمل أنشطة وتقارير لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، وانتشار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوفير الحراسة والأمن للمنظمات غير الحكومية. وقد أكد ممثلي الخاص أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ستعاونان مع اللجنة في أعمالها. وفي الوقت ذاته، أوضح أنه ينبغي ألا يؤدي الطلب المقدم من الحكومة إلى تغيير طبيعة آلية لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار، المنصوص عليها في اتفاقات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وإن كانت ستواصل إبلاغ الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بأنشطتها، فإنه يجب أن تستمر في التمتع بحرية الحركة بالكامل في شتى أنحاء ليبيريا، وفقاً لولايتها ولاتفاق مركز البعثة المبرم مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية عام ١٩٩٣. وبعد التشاور مع دوائر الأنشطة الإنسانية أبلغ ممثلي الخاص الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بأنه يرحب بتوفير الحكومة لحراسات من أجل الأنشطة الإنسانية. على أنه أشار إلى وجوب توقي العنانية لضمان احترام المبادئ والبروتوكولات التي تنظم إيصال المساعدة الإنسانية والسماح لدوائر المعونة الإنسانية بحرية الحركة في قيامها بأعمالها.

٢٣ - وكما يلاحظ من تقارير السابقة، فإن البعثة وفريق الرصد قاما بوضع خطة تفصيلية لنزع السلاح والتسريح بالتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، والفصائل، ودوائر الأنشطة الإنسانية. وهذه الخطة التي تستند إلى بنود اتفاق أبوجا، قدمت إلى مجلس الدولة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للنظر فيها. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت لجنة نزع السلاح والتسريح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بأن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ترغب في إدخال تغييرات مهمة على الخطة. وتتشاور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مع فريق الرصد ومع اللجنة بشأن التغييرات المقترحة، بغرض الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة لإجراءات نزع السلاح والتسريح، ليتسنى بدء العملية بمجرد تحسن الحالة الأمنية.

خامسا - حقوق الإنسان

٢٤ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مراقبة حالة حقوق الإنسان في ليبيريا وإجراء تحقيقات بشأن الانتهاكات الكبيرة. وترتب على القتال في توبمانبرغ آثار خطيرة بالنسبة لحقوق الإنسان. ومع أنه لم يجر بعد تحديد الخسائر المدنية، فقد كان التقدير أنها خسائر كبيرة. وأكدت البعثة أنه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أجبر مقاتلو جناح الجنرال جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية المدنيين على الخروج من المستشفى الحكومي، الذي كانوا قد لجأوا إليه، واستخدموهم كدروع بشرية لمواقع في المدينة. وفي إطار نفس التكتيك، منع المقاتلون المدنيين بصفة عامة من الفرار من المدينة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر أيضا، سقطت قذيفة هاون على المستشفى الحكومي، وقتلت مدنيين عديدين وأصابت كثيرين آخرين بجراح.

٢٥ - وفي هجوم شنته القوات التابعة لجناح الجنرال جونسون على مواقع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مدينة كليه في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أبلغ عن وقوع خسائر عديدة بين المدنيين الذين فاجأهم القتال. وفي وقت وقوع الهجوم، كانت المدينة مزدحمة بشدة نتيجة تدفق عدد كبير من المدنيين الذين فروا من منطقة توبمانبرغ. وذكرت مصادر مختلفة أن مقاتلي جناح الجنرال جونسون قد فتحوا النار عمدا على المدنيين المحليين والمشردين، سواء في توبمانبرغ أو في كليه، لا سيما أولئك الذين اعتبروهم مؤيدين لفريق المراقبين العسكريين. وأفادت التقارير أن آلاف المدنيين لا يزالون مشردين ومحصورين بين فريق المراقبين العسكريين والقوات التابعة لجناح الجنرال جونسون خارج كليه.

٢٦ - وكما ذكر أعلاه، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بتسهيل المناقشات المتعلقة بإجلاء الجرحى، وتبادل الأسرى والإفراج عن جثث الجنود الذين قتلوا أثناء القتال. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أطلق جناح الجنرال جونسون سراح أحد الأسرى التابعين لفريق المراقبين العسكريين وأفرج عن جثث عديدة لمسؤولين بفريق المراقبين العسكريين بشرط أن تقوم جميع الأطراف بالنظر في شواغل جناح الجنرال جونسون المتعلقة باحتمال قيام فريق المراقبين العسكريين باحتجاز مقاتليه. ولا تزال المسألة منظورة أمام لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أطلقت الجبهة الوطنية القطرية الليبرية سراح أربعة أشخاص كان قد اعترف رسميا بأنهم أسرى حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وكذلك ستة أشخاص آخرين تردد أنهم أعضاء في مجلس السلام في ليبيريا.

٢٧ - وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حاليا بالتحقيق في حالة حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها مجلس السلام الليبري في الجنوب الشرقي. وخلال زيارة لغبارنغا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، شاهد فريق تابع للبعثة خمسة من المحتجزين الذين تعتبرهم الجبهة الوطنية القطرية الليبرية مسؤولين عن حادث وقع في تابيتا في أيلول/سبتمبر الماضي، ولقى فيه مدنيون عديدون مصرعهم على أيدي المقاتلين المسلحين التابعين للجبهة. وفيما يتعلق بهذا الانتهاك وانتهاكات أخرى ارتكبت في

المناطق التي تخضع لسيطرة الفصائل، فإن مسألة ما إذا كان يتعين احتجاز المتهم ومحاكمته أمام القضاء الوطني أو التابع للفصائل لا تزال بدون حل.

٢٨ - وتواصل البعثة العمل مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتيسير تقديم الدعم للنظام القضائي الليبري وجماعات حقوق الإنسان. وكان ممثلي الخاص قد حث، في مناسبات عديدة، بما في ذلك يوم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زعماء الفصائل الليبرية على ممارسة القيادة والسيطرة المناسبين على مقاتليهم حتى يمكن حماية حياة المدنيين ورفاههم وممتلكاتهم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. ودعا أيضا مجلس الدولة إلى اتخاذ تدابير قوية لكفالة الاحترام العام لحقوق الإنسان.

سادسا - المساعدة الإنسانية

٢٩ - كما أشير في تقريري الأخير، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية يجري حاليا تشغيله بكامل طاقته، ويعمل في ظل السلطة العامة لممثلي الخاص. ومكتب التنسيق مسؤول عن تنسيق المساعدة الإنسانية وكذلك عن جوانب إعادة الإدماج في عملية التسريح. وفي هذا السياق، يضطلع حاليا بالمهمة العاجلة المتعلقة بوضع برامج وأنشطة ستؤدي إلى إعادة إدماج المسرحين. وفي حين أن عملية التخطيط هذه يجري الاضطلاع بها بالتعاون مع دوائر الأنشطة الإنسانية المحلية، والكيانات الوطنية المعنية، فإن مكتب التنسيق يركز أيضا على المطالب العاجلة للعمل الإنساني المتضافر استجابة للاحتياجات الناشئة عن القتال الأخير.

٣٠ - وواصلت دوائر المساعدة الإنسانية جهودها لبلوغ أجزاء من البلد لم يكن ممكنا الوصول إليها فيما سبق. وقد سمح فتح بعض الطرق الرئيسية في الأشهر القليلة الماضية تقديم المساعدة إلى السكان الذين كانوا منعزلين لما يقرب من ثلاث سنوات. وبالرغم من أنه يجري بصفة عامة حراسة قوافل الإغاثة بواسطة ممثلين غير مسلحين للفصائل، فإن ضالة الاتصالات بين زعماء الفصائل ومقاتليهم في المناطق النائية قد أعادت أنشطة المساعدة الإنسانية. وقام المقاتلون المسلحون التابعون لحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية قد قاموا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في زورزور بالاستيلاء على قافلة تابعة لمنظمة أوكسفام مكونة من تسع مركبات متجهة إلى فوينجاما. وبينما جرى إطلاق سراح الفريق التابع للمنظمة في اليوم التالي، فإنه قد جرى إعادة المركبات فقط يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بعد أن تدخل ممثلي الخاص عدة مرات. ونتيجة لهذا الحادث، جرى وقف جميع أنشطة الإغاثة إلى مقاطعة لوبا. ويعمل ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية بصورة وثيقة مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية لكفالة أمن قوافل الإغاثة وأفرادها.

٣١ - وقد عانى السكان المدنيون في منطقة توبمانبرغ بصورة كبيرة من جراء القتال الأخير. واعتبارا من ١٢ كانون الثاني/يناير، قام ١٧ ٥٠٠ مشرد، بما في ذلك لاجئون من سيراليون كانوا يعيشون من قبل

في كليه، بتسجيل أنفسهم للحصول على المساعدة. ويتجمع هؤلاء الأشخاص الآن في المنطقة المجاورة لنهر بو. وقامت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بتنظيم تقديم المساعدة الطارئة إلى ضحايا القتال.

٣٢ - وتمت الآن، من خلال الجهود المتضافرة للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية، السيطرة على وباء الحمى الصفراء، الذي انتشر في بوكانان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وأصاب ٣٦٥ شخصا، توفي ٩ منهم. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أكدت منظمة الصحة العالمية وقوع حالة واحدة معزولة للإصابة بفيروس إيبولا في مقاطعة ميريلاند، الملاصقة للحدود مع كوت ديفوار. ويقوم ممثلو منظمة الصحة العالمية في كلا البلدين بمراقبة الحالة عن كثب.

٣٣ - وقد عقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤتمرا إقليميا في مونروفيا في أوائل كانون الأول/ديسمبر لإعادة المنظمة لما يقدر بـ ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري إلى بلدهم. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أبرمت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقا بتحديد إطار إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. ووقعت الحكومة الانتقالية أيضا إعلانا بشأن حق جميع الليبريين في العودة إلى أماكنهم الأصلية في أمان وكرامة. ومع تزايد الأمن بالقرب من الحدود الغينية في شمال ليبريا، قام نحو ٧ ٠٠٠ لاجئ ليبري بالعبور إلى مقاطعة نيمبا منذ أواخر عام ١٩٩٥. ولا يزال التدفق مستمرا. ومن المتوقع أن يؤدي فتح بعض الطرق المؤدية إلى مقاطعات الحدود مؤخرا، وكذلك إعادة تشييد برنامج الأغذية العالمي للجسر الذي يربط بين شمال شرق ليبريا وكوت ديفوار، إلى زيادة التعجيل بالعودة الطوعية للاجئين. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لـ ٥٣ ٠٠٠ من اللاجئين السيراليونيين في ليبريا. بيد أن هناك ما يقدر بـ ٦٥ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني في مقاطعة لوبا العليا لم يتلقوا أي مساعدة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بسبب الأحوال الأمنية.

سابعاً - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

٣٤ - بينما يواصل النشاط الاقتصادي تزايد، فإن الحفاظ على هذا الاتجاه سيتوقف على إعادة الأحوال الأمنية في جميع أنحاء البلد. وقد حقق فتح الطرق إلى المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية زيادة ملحوظة في المنتجات المحلية في أسواق مونروفيا.

٣٥ - ومن المقرر أن يعقد اجتماع لإجراء مشاورات خاصة بين الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية وشركائها الدوليين في آذار/مارس ١٩٩٦ لبحث عملية الانعاش والتعمير. وللإعداد لهذا الاجتماع، قامت بعثة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي وبعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى ليبريا مؤخرا. وسيجري قريبا وزع أفرقة عديدة للاضطلاع بتقييمات سريعة لقطاعات التعليم، والأمن الغذائي، والصحة، والإعلام، وكذلك البنية الأساسية، والقطاع الخاص، والإدارة العامة، وقضايا إعادة التوطين للتحضير

لعقد الاجتماع. وسيجري أيضا الاضطلاع بتقييم اجتماعي - اقتصادي للمشردين والعائدين. ومن المتوخى قيام لجنة توجيهية تولى إنشاءها وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالإشراف على العمل.

٣٦ - وواصلت الوكالات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة تنفيذ أنشطة الإغاثة، بينما قامت في الوقت ذاته بإعادة توجيه جهودها نحو الإنعاش. وتواصل اليونيسيف أنشطتها في تعليم الطفل والمرأة وتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، عدا توزيعه المعتاد للأغذية والتغذية المدرسية، بالتأكيد على مشاريع الغذاء مقابل العمل لإعادة فتح الطرق ويعمل مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية وآخرين في إعادة توطين العائدين والمقاتلين السابقين. وأوفدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فريقا من الخبراء الاستشاريين الوطنيين لإعداد استراتيجية للأمن الغذائي الوطني. واتفقت الحكومة الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية على تنفيذ مشروع تبلغ تكلفته مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتدريب المقاتلين السابقين والأشخاص الآخرين المتأثرين بالحرب بغية زيادة قدرتهم على تحقيق دخل لأنفسهم. وتجري حاليا مفاوضات مع المانحين الآخرين من أجل الحصول على مبلغ آخر للتدريب يبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة و ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل صناديق أدوات.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٧ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٠/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمادا اجماليا قدره ٦٠٠ ٧٧٣ ٩ دولار لتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأذنت الجمعية العامة لي أيضا بالدخول في التزامات بمبلغ رقمه الاجمالي ٦٠٠ ١٦٩ ١٢ دولار للانفاق على البعثة في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، وذلك رهنا بتمديد ولايتها من قبل مجلس الأمن.

٣٨ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، كما وردت بذلك توصية في الفقرة ٤٥ أدناه، فإنني سأسعى للحصول على الموارد الإضافية المطلوبة من الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة.

٣٩ - وحتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها ٧,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ٧٠٣ ١ مليون دولار.

٤٠ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لليبريا، وردت حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اشتراكات يبلغ مجموعها نحو ٢٤ مليون دولار وجرى الإذن بانفاق زهاء ٢١,٩ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٤١ - أثارت الأحداث الأخيرة في ليبيريا قلقا شديدا وأدت للأسف الى مزيد من التأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا. وقد عانى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من جراء الهجمات الأخيرة على قواته. وأود في هذا المقام أن أتقدم بتعازي الى البلدان المساهمة بقوات والى أسر جنود فريق المراقبين العسكريين الذين قتلوا أو جرحوا أثناء أداء واجباتهم في حفظ السلام، وكذلك الى أسر المدنيين الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم.

٤٢ - وتجتاز عملية السلام الآن ظرفا حرجا وسيلزم الحصول على دعم كامل من جميع الأطراف المعنية للتغلب على النكسات الأخيرة. ويتعين أن يضمن زعماء الفصائل أن تلتزم قواتهم بالفعل بوقف إطلاق النار، وتفصل بين القوات بدون أي تأخير وتوفر التعاون اللازم لتمكين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا من البدء في نزع السلاح والتسريح في أقرب وقت ممكن. ويتعين أن تقدم الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية دعمها الكامل لهذه الجهود وأن تضطلع بدور نشط في كفالة أن الفصائل الليبرية تقدم التعاون اللازم لفريق المراقبين العسكريين والبعثة. ويتعين على المجتمع الدولي، من جهته، أن يوفر الموارد اللازمة لتمكين فريق المراقبين العسكريين من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية، نظرا لأن النقص المستمر لهذا الدعم يمكن أن يعرض تنفيذ اتفاق أبوجا للخطر.

٤٣ - وشددت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية على إتاحة فرص للمقاتلين السابقين لتمكينهم من إعادة الاندماج بنجاح في المجتمع المدني. ومن المسلم به تماما أن نجاح عملية التسريح ستتوقف على ما إذا كان في إمكان المقاتلين السابقين أن يجدوا سبلا لإعالة أنفسهم عدا استخدام البندقية. ويتوقف خلق هذه الفرص، جزئيا، على توفير مجتمع المانحين للأموال لمشاريع إعادة الاندماج، وكذلك على الاستثمار الخاص لإعادة تنشيط القطاع الاقتصادي. على أنه ليس من المحتمل توقع الحصول على هذا الدعم ما لم يتسن تهيئة بيئة سالمة وآمنة في جميع أنحاء البلد. ويتوقف هذا بدوره، على النجاح في نزع سلاح المقاتلين.

٤٤ - ودعا الجدول الزمني للتنفيذ الملحق باتفاق أبوجا (S/1995/742، التذييل) الى اتمام الفصل بين القوات في ٢٦ أيلول/سبتمبر والى أن يبدأ نزع السلاح في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكما أشار في تقاريره السابقة فإن هذا الجدول الزمني لم يقدر التأخيرات والعقبات التي ينطوي عليها ضمان استعداد المقاتلين بالكامل للاشتراك في عملية نزع السلاح والتسريح وفي وزع الأفراد والمعدات اللازمين لتنفيذ هذه العملية المعقدة، حق قدرها. وقد أوضح القتال في نوبمانبرغ والتطورات اللاحقة أن أسباب التأخير قد أصبحت أكثر خطورة وأنه لا سبيل الى التغلب عليها إلا إذا كان زعماء الفصائل مصممين حقا على الشروع في تنفيذ عملية إقرار السلام. وينبغي أن يضعوا في اعتبارهم أنه لا يمكن توقع قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجتمع الدولي بدعم عملية إقرار السلام في ليبيريا الى ما لا نهاية، في غياب إرادة سياسية واضحة من جانبهم بالتقيد بالتزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم بحرية وبتنفيذها.

٤٥ - وبغض النظر عن النكسات الأخيرة الوارد وصفها في هذا التقرير، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ٤ شهور، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، ويمكن في ذلك التاريخ استعراض الحالة، على أن يوضع في الاعتبار أنه من المقرر أن تجري الانتخابات، بموجب اتفاق أبوجا، قبل نهاية آب/أغسطس ١٩٩٦. وخلال هذه الفترة، أتوقع أن تقدم الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية وزعماء الفصائل تعاونهم الكامل مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا للعمل على استقرار الحالة والمضي قدما بقوة في تنفيذ اتفاق أبوجا. وإني أعتزم إطلاع مجلس الأمن بانتظام على التطورات ذات الصلة في هذا الصدد وتقديم تقرير مرحلي في نهاية آذار/مارس ١٩٩٦. وأدعو المجتمع الدولي أيضا إلى إعادة النظر على وجه السرعة في معدل دعمه الراهن لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكفالة تقديم المساعدة السوقية اللازمة إليه لتمكين القوة من الاضطلاع بمسؤولياتها الملحة.

المرفق

تكوين العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة
في ليبيريا في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

المجموع	آخرون	المراقبون	
٦		٦	الأردن
٥		٥	أوروغواي
٦		٦	باكستان
١٢	٧ ^(أ)	٥	بنغلاديش
٦		٦	الجمهورية التشيكية
٧		٧	الصين
٥		٥	غينيا - بيساو
٨		٨	كينيا
٨		٨	ماليزيا
١١		١١	مصر
٨		٨	الهند
٨٢	٧	٧٥	المجموع

(أ) موظفون طبيون.

- - - - -